



حكومة الوحدة الوطنية

ديوان وزارة الإقتصاد والتجارة

قرار السيد / وزير الإقتصاد والتجارة رقم (79) لسنة 2022 ميلادية

في شأن تنظيم تسجيل العلامات التجارية

وزير الإقتصاد والتجارة :

بعد الاطلاع على :

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03 أغسطس لعام 2011 ميلادية وتعديلاته.
- قانون النظام المالي للدولة ، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- القانون رقم (9) لسنة 2000 ميلادية ، بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة ، ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (9) لسنة 2010 ميلادية ، بشأن تشجيع الاستثمار ، ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية بشأن إصدار علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادية بشأن النشاط التجاري .
- قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021 ميلادية ، بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (187) لسنة 2012 ميلادية ، بإصدار اللائحة التنفيذية للسجل التجاري.
- قرار مجلس الوزراء رقم (188) لسنة 2012 ميلادية ، بإصدار اللائحة التنفيذية للكتاب الثامن من قانون النشاط التجاري المنظم للاستيراد والتصدير .
- قرار مجلس الوزراء رقم (235) لسنة 2021 ميلادية ، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الإقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري .
- قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (14) لسنة 2022 ميلادية ، بشأن إصدار التنظيم الداخلي لوزارة الإقتصاد والتجارة .
- وعلى ما عرضه السيد / وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة للشؤون التجارية.

قرر

مادة رقم (1)

- استنادا على أحكام المواد (1228 - 1229 - 1231 - 1232 - 1234 - 1235 - 1243) من الكتاب العاشر من قانون النشاط التجاري ، بشأن العلامات والبيانات التجارية ، تسجل العلامات التجارية وفق ما يلي :

1. للشركات الصناعية أو الخدمية الوطنية ، التي سبق تأسيسها ، أو التي تؤسس لإنتاج المنتجات والسلع ، وتقديم الخدمات المختلفة .
2. العلامات المشهورة محمية بقوة أحكام المادة (1235) من قانون النشاط التجاري ، حتى بدون إيداع قانوني لها .





3 إعمالاً بأحكام المادة رقم (1243) من قانون النشاط التجاري ، يجوز لمن أودع طلب تسجيل علامة تجارية في إحدى الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، أن يتقدم لمكتب العلامة التجارية بوزارة الإقتصاد والتجارة بطلب مماثل يتعلق بذات العلامة.

ويجوز كذلك لمن آلت له حقوق مودع الطلب (صاحب العلامة التجارية) ، بموجب توكيل خاص بقميد العلامة التجارية فقط ، أن يتقدم بطلب قيدها ، ولا يترتب على التسجيل في هذه الحالة أي حق من حقوق الامتياز على البضائع ، أو حبسها ، أو اتخاذ إجراءات التحفظ عليها ، أو مزاولة نشاط اقتصادي تأسيساً على تسجيل العلامة .

مادة رقم (2)

▪ لحصول أي شركة وطنية على حق الامتياز على البضائع ، أو حبسها ، أو اتخاذ إجراءات التحفظ عليها ، أو مزاولة نشاط اقتصادي تأسيساً على تسجيل أي علامة تجارية ، يشترط قيامها أولاً بإبرام عقد وكالة تجارية مع صاحب العلامة ، وتسجيل الوكالة طرف وزارة الإقتصاد والتجارة بموجب قرار يصدر من وزير الإقتصاد والتجارة .

مادة رقم (3)

▪ يعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المعنية التقيد بأحكامه .

محمد علي الحويج

وزير الإقتصاد والتجارة



صدر في مدينة طرابلس
بتاريخ: 2 / 6 / 2022 ميلادية.
مسجل / شريفة